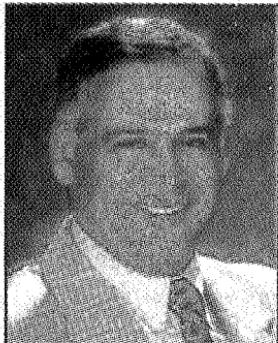


مجلس تطوير الصناعة برئاسة وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية

الافتتاحي للجهاز خطوة العمل والموازنة المقترنة



محمد فرج عامر



مصطفى الرفاعي

اجتمع مجلس تطوير الصناعة لمناقشة خطة العمل والموازنة المقدمة من مدير مركز التحديث الذى شرف على أعماله مجلس تطوير موازنة صندوق مشترك تساهم فيه الحكومة المصرية والاتحاد الأوروبي.

وأكمل المهندس محمد فرج عامر المتحدث الرسمي باسم مجلس تطوير الصناعة أن المجلس استعرض خلال الاجتماع موقف نشاط برنامج التحديث الصناعي المشترك واستمع لشرح الدكتور مصطفى الرفاعي رئيس المجلس وزوزير الصناعة والتكنولوجية وإلى رأى الخبراء المصريين من القطاع الخاص وأعضاء المجلس الاستشاري للتحديث الذين سبق لهم دراسة خطة العمل والموازنة المعروضة وأوصوا باستكمال خطة العمل بما يتفق مع الأهداف العامة لبرنامج التحديث وضرورة التعجيل بتنفيذها كما أوصوا بعدم الموافقة على تخصيص ستة ملايين يورو كموازنة لمشروع تنمية القطاع الخاص حيث أن هذا المشروع لا يمكن من الناحية القانونية تمويله من برنامج تطوير الصناعة بالإضافة إلى عدم إمكان ضم الخبراء الأجانب الستة إلى مركز التحديث والمعروف أنه قد تم فعلاً تعيين أعضاء مركز التحديث من الأدريني واللاليين وعددهم تسعة وتم التعاقد معهم في شهر مايو ٢٠١١ ومن المخطط أن يبدأ عملهم في أول

بالاستقلالية التامة.

وأكمل المهندس محمد فرج عامر أن برنامج تطوير الصناعة يلقى اهتماماً كبيراً من الرأى العام وال المجالس النيابية والصناعي حيث يمثل وسيلة مهمة للمساهمة في رفع القدرة التنافسية للصناعة المصرية وقد أبدى مجلس تطوير الصناعة حرصه على سرعة تنفيذ البرنامج وتحقيق أهدافه وترحبيه بكل من يرغب في المشاركة الجادة في هذا البرنامج لهم.

أحمد العطار

سبتمبر ٢٠١١.

وأكمل مجلس تطوير الصناعة ترشيد الإنفاق خاصة وأن الحكومة المصرية تساهم بجزء كبير في تمويل البرنامج وأن الحفاظ على تلك الأموال وتوجيهه انفاقها إلى أوجه الإنفاق السليمة يعد من أهم اختصاصات مجلس تطوير الصناعة.

وطالب المجلس مدير مركز التحديث بتوفير البيانات والتقارير ومتابعة الدراسات التي تتم بالمركز والتنسيق التام مع الجانب المصري في كافة الأمور التنفيذية.

كما أوصى المجلس بأن يشغل مركز التحديث أحد أدوار مبني وزارة الصناعة والجهز لاستخدام الفوري لمساعدة عملية من الحكومة المصرية في برنامج تطوير الصناعة، مشيرة إلى أن الوزارة تستضيف المكتب الأقليمي لليونيدو بالقاهرة ويتمكن